وهو امر في التركيب الثاني ومن التركيب الثالث لبس ذلك الشي اسما ولا
فعلا اما انتفاء الاسمية فلما مر واما انتفاء الفعلية فلان القصد هذا اللفظ
وليس القصد حدث وبالجملة فان اجاب بجوابين الاول ان نحو هم ولا
ينافي تركيب الكلام الا من اسمين الخ مراده الاسم ولو تاويلا وقد دخل هذه الثلاثة
والثاني ان هذا الحصر وتعريف الكلام والمبتدا جروا فيه على الغالب من
اعتبار هذا التاويل وهو كون المراد اسمين او ما يقوم مقامها وعلى هذا
التقدير اي تقدير عدم وضع الالفاظ لانفسها الى
ما في التنبيه الاول اي الذي قبله وهو التنبيه الثامن مراده بالاول
الاول الاضافي لكان اولى اي ازيد التعلق باختلاف جهة
اي جهة الاشتراك وجهة الافتراق يعني انه لما كانت جهتها مختلفة ولم
يتواردا على جهة واحدة وذلك مما يشعر بالتفاير فصل عما قبله وقوله
فان الاشتراك الخ تعليل لاختلاف جهة كالحرف الخ هذا يفيد ان
الفعل موضوع بوضع واحد باعتبار مجموع معناه وقد قدمنا ان الفعل
وسائر المشتقات موضوعة بوضعين وضع المادة ووضع الهيئة فحق
ان يكون الفعل كالحرف في انه موضوع للجزئيات بالنظر لوضع الهيئة
اي للنسبة والزمان غير مستقيم اي على ما ذهب اليه من ان الفعل
موضوع باعتبار مجموع معناه بوضع واحد اما على ما تقدم فهو مستقيم
بالنظر لوضع المادة في صحة الاخبار اي في صحة الاخبار بالفعل
وقوله بل اي علة صحة الاخبار ان الحدث الخ تد بتوجيه غير سالم
من خدش لا تغفل عما مر من ان هذا كله بناء على ما ذهب اليه
فلا يصح ان يكون مخبرا به الخ متفرع على قوله اذ مدلوله بواسطة قوله
الخ فلا استقلال له لانه يتفرع على كون حصول الشي متوقفا على
غيره عدم استقلال ذلك الشي ويتفرع على عدم استقلاله الاخبار
به وعنه اذ الاخبار وعنه فرع استقلاله باعتبار اشتماله
متعلق بقوله بعد استتار نسبة تامة مفعول مطلق منصوب
بالمصدر قبله وهو نسبة ذلك المعنى خارج صفة لقوله
موضوعا ما وقوله عن مدلوله اي عن مدلول الفعل فالموضوع

وهو الفاعل

١٩

وهو الفاعل خارج من مدلول الفعل وقوله لانه قيد علة لكون الفاعل خارجا
عن مدلول الفعل والقاعدة ان قيد الشي ليس مدلول ذلك الشي
وهذا اي عدم صلاحية الفعل بالنظر لمجموع معناه للحكم عليه وبه وقوله
لا ينافي ما ذكره النحاة الخ لان المقصود من هذا التركيب الحكم بان زيد الذي
اتى فالمسند هو المركب المفيد بالواو اي الحرف وحده لا هو مع الفاعل
فالمركب هو المحكوم به فرجع كلام النحاة لما هنا من ان المحكوم به
هو حرف فقط لا المجموع فلا منافاة بين هنا وبين ما ذكره النحاة
فتامل بكشف لك الحال اي اذا تاملت تجد المحكوم به في هذا التركيب هو حرف
لا المجموع ويظهر لك عدم المنافاة والحرف بالنصب عطفا على اسم
ان وهو الفعل في قوله سابقا وحاصله ان الفعل من قبيل عطف
المفردات فهيه العطف على معمولي عامل واحد وهو جائز وقوله
كمن تمثيل للحرف وقوله لما ومنع جواب لما في قوله لم يمكن ان يحكم عليه
كمتعلقاتها تمثيل لمعان اخر وقوله وتعرف احوالها كالجر عطفا
على قوله الملاحظة وقوله وضعا عاما متعلق بقوله لما وضع لا بد فيكل
منها اي من الحكم على الشي والحكم به وقوله من كونه اي كون ذلك الشي
والاسم بالنصب ايضا عطفا على اسم ان كما تقدم وانما صحت
النسبة الخ هذا توضيح لكون الاسم لم يعتبر معه نسبة تامة لا على انها
الى غيره ولا اليه وبيان الفرق بين نسبة الفعل ونسبة المشتق وانها
نسبة تعلق به صح ان ينسب القعود الى زيد ولما لم تكن قائمة بالمنسوب
اليه وليس تعلقها به قويا لم يصح العكس وهو نسبة زيد الى القعود
بخلافها في الصفة اي فالنسبة في الصفة غير تامة بل صيغة
تابعية وليست مقصودة بل المقصود احد طرفيها
في جعل فعله الخ حاصله ان بعضهم ذهب الى ان ضمير الغايب
كلي اذا كان راجعا لامر كلي وفيما ذهب اليه هذا البعض نظر لان
الضمير مطلقا موضوع للجزئي والحق الخ وعليه فضمير الغايب
موضوع بالاشتراك لانه يستعمل في الكلي والجزئي فيكون استعماله
في كل منهما حقيقة هذا والحق ان الضمير ولو غايبا موضوع

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)